ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي كمصدر للتنمية الاقتصادية في القانون الجزائري

The necessity of developing and modernizing the agricultural sector as a source of economic development in the Algerian law

د/ يوسفي مباركة*
قسم الحقوق جامعة الاغواط
me.yousfi@lagh-univ.dz

د/ لكحل عائشة
قسم الحقوق جامعة الاغواط
lakhalaicha84@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/08 تاريخ القبول للنشر:2022/03/21 تاريخ النشر:2022/05/30

ملخص:

نظرا للظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، مما أدى الى التراجع الكبير بالنسبة للمداخيل من جراء هذا الانخفاض في الأسعار، ولهذا فما على الدولة الجزائرية إلا الالتفات إلى القطاعات الأخرى ومنها القطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك عن طريق إعداد برامج تنموية خاصة به تهدف إلى تنمية مستدامة، فيكون تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي كأول السياسات البديلة الى جانب قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الفلاحة، التنمية الاقتصادية، المحروقات

Abstract:

Given the difficult conditions that the Algerian economy has experienced as a result of the collapse in oil prices in the international market, which led to a significant decline in incomes as a result of this drop in prices, the Algerian state has nothing but to pay attention to other sectors, including the agricultural sector, and invest in it by preparing programs It has its own development plan aimed at sustainable development, so encouraging investment in the agricultural sector is the first alternative policy besides the hydrocarbon sector.

***Keywords**: Agricultural investment, low oil prices, economic development.*

* المؤلفة المراسلة

مقدمة:

يعتبر تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي الجزائري تأثيرا ضعيفا بسبب الارتباط القوي والأساسي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات التي تشكل المورد الرئيسي لمداخيل الاقتصاد الجزائري بالرغم من أهميته، كما أن معدلات نمو القطاع كانت دائما متذبذبة وغير مستقرة كون أداء القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة باعتبار أن معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الأمطار وكذلك نوعية التربة.

فلقد عرف الاستثمار الفلاحي بأنه: "استعمال الوسائل الضرورية من أجل تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي اعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن"[1]

ولهذا فلابد من اعطاء أهمية للقطاع الفلاحي والاستثمار فيه، وذلك ببذل الجهد في خدمة الأرض وتربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتوجات كما ونوعا، لأن الاستثمار في القطاع الفلاحي آلية مهمة جدا للتنمية الاقتصادية نظرا للعوائد الاقتصادية التي يوفرها هذا القطاع إذا حظي بالاهتمام والعصرنة.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى اسهام الاستثمار الفلاحي في تنمية الاقتصاد الجزائري كسياسة بديلة لتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني الى جانب قطاع المحروقات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وبإتباع المنهج الوصفي والتحليلي لأن الاطلاع على خلفيات هذا الموضوع أي الاستثمار في قطاع الفلاحة يقتضي منا تحليلها وتمحيصها بالشكل الذي يجعلنا نتبين مدى كفايتها وقصورها ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من أجل مواكبة التغييرات الحاصلة وتجاوز أزمة انهيار أسعار المحروقات ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الدعائم الواجب توفيرها للنهوض بالقطاع الفلاحي

المبحث الثاني: الآليات القانونية للاستثمار في القطاع الفلاحي

المبحث الأول:

الدعائم الواجب توفيرها للنهوض بالقطاع الفلاحي

يفترض في الدولة الجزائرية الاهتمام بالقطاع الفلاحي نظرا لما يوفره هذا القطاع من متطلبات الشعب وقدر معين من الأمن الغذائي بالإضافة إلى القضاء على جزء كبير من البطالة

والفقر وكذلك تنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، وهذا كله من أجل تفادي الأزمات الاقتصادية نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق الدولية مثلا.

المطلب الأول: متطلبات تنمية القطاع الفلاحي وإصلاحه

تعتبر المحروقات من الموارد الأولية التي تعتمد عليها الدول التي تتمتع بها في عملية التنمية، لكن لابد من التأكيد على أن سعر المحروقات في الأسواق العالمية ليس مستقرا لأنه مرهون بالعرض والطلب، وهذا نظرا لما نسجله من تذبذبات خاصة انخفاض أسعار المحروقات، وهذا ما يدفعنا إلى القول إن ما يفترض أن تنتهجه الدول التي تشكل المحروقات موردا رئيسيا لها أن تستغل عائدات هذه المحروقات أو ما يعرف بالمداخيل في تشجيع القطاع الفلاحي وخاصة حين تعرف ارتفاعا نظرا لعدم استقرار اسعارها، كسياسة بديلة لتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني، وبالتالي امتصاص البطالة خاصة وأننا نعلم أن المحروقات هي مورد زائل، بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار المحروقات من الصعب التحكم فيها نظرا لتقلبات السوق العالمية التي تجعل الدول تعيش تحت سيطرته، أما القطاع الفلاحي فيبقى دائم اذا ما حظي بالاهتمام والعصرنة وتوفير جميع المتطلبات.

الفرع الأول: البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي بواسطة القطاع الفلاحي واتخاذه كمصدر لمداخيل الاقتصاد الوطني وتحقيق القدر الكافي من الاكتفاء الذاتي لابد من خلق فعالية إنتاجية في الزراعة عن طريق توفير متطلبات تنمية هذا القطاع، وبهذا تتم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كنتيجة لتطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.[2]

فيعتبر البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية التي تساعد على رفع الإنتاج وذلك عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج وتطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في الزراعة، والبحث عن أفضل الطرق وأنجعها بهدف تطبيق برامج التنمية ويتم تحقيق ذلك بواسطة القيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة وطرق الري....إلخ).

ففي مجال التكوين نجد بأنه تم إنشاء العديد من المؤسسات والمعاهد التكوينية ومراكز البحوث العلمية، أما عن البحث الزراعي فيلعب دورا فعالا في عملية التنمية، فالبحث في المواد الصحية والنباتية يقضي على الآفات الحشرية والفطرية الطفيلية، والبحث في تحسين أنواع البذور التي تتأقلم مع المناخ، بالإضافة إلى تحسين السلالات التي تكون ذات مردودية عالية ولتحقيق

هذه الأهداف نجد بأن الدولة قامت بإنشاء المعهد الوطني للبحث الزراعي الذي يقوم بمتابعة خصوبة الأراضي الفلاحية وتنسيق برامج التكوين والبحث ومساعدة المعاهد التقنية، وكذلك إنشاء المعاهد التقنية والتي تقوم بإعداد مقاييس لاستعمال وسائل الإنتاج وصيانتها، والبحث في تقنيات ملائمة للإنتاج، بالإضافة إلى وضع خطط وأسس لضمان صيانة الآلات، كما تم إنشاء معاهد الوقاية والمكافحة التي تقوم بضمان المراقبة والوقاية على الحدود والمصادقة على المنتجات الوقائية كالمبيدات وغيرها، والتدخل عند ظهور الأوبئة المضرة بالزراعة ولهذا تم انشاء المخابر ومحطات البحث والتجارب، ولكن لبلوغ المستوى المطلوب في مجال البحث والتكوين لابد من الدعم المالي لهذا المجال.

وأما بخصوص الارشاد الفلاحي الذي يعتبر هو الآخر نمط تكويني علمي يوجه الفلاح ويمده بالإرشادات والمعلومات اللازمة ويكسبه الخبرات التي يفتقر إليها ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الإنتاج، كما يهدف إلى تحسين المردودية ورفع مستواها.

ولكن واقع الجزائر يثبت بأن القطاع الفلاحي يعاني ضعفا كبيرا في مجال الارشاد الفلاحي الذي يوجه الفلاح إلى استخدام الأساليب والوسائل الفلاحية الحديثة التي تمكنه من رفع الإنتاج.[3]

الفرع الثاني: تسوية مشكل العقارات الفلاحية

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من مشكل عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية لسنة 1987 وهذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت سلبا على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، كما يتطلب من جهة أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي لأن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستوجب مشاركة ومسؤولية الفلاحين والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.[4]

المطلب الثاني: الدعم المالي والتقني للقطاع الفلاحي وعصرنته

من أجل تحقيق انتاج أوفر والحد من الأزمة الاقتصادية التي قد تواجهها الجزائر لابد من دعم القطاع الفلاحي ماليا وتقنيا باستعمال ما هو حديث ومواكب للعصر من وسائل في هذا المجال.

الفرع الأول: الدعم المالي والتقني للقطاع الفلاحي

بالنظر للظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، بحيث تم تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، وبالاطلاع على الإحصائيات نلاحظ بأن التراجع كبير بالنسبة للمداخيل من جراء هذا الانخفاض في الأسعار، وكما أن بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسية توحي باستمرار هذا الانخفاض لمدة طويلة، فما على الدولة الجزائرية إلا الالتفات إلى القطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك عن طريق إعداد برامج تنموية خاصة به تهدف إلى تنمية مستدامة، فيكون تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي كأول السياسات البديلة الى جانب قطاع المحروقات وذلك خلال مواصلة الدعم المادي والمالي للمستثمرين ومواصلة سياسة الاعفاء الضريبي المعمول بها في هذا القطاع، وهذا كسياسة بديلة لتطوير الاقتصاد الجزائري والتنويع في مداخيله، نظرا للعوائد الاقتصادية التي يوفرها هذا القطاع إذا حظي بالاهتمام والعصرنة.

فالتنمية الفلاحية تحتاج الى رؤوس أموال قليلة نسبيا مقارنة بما يحتاجه قطاع الصناعة[5]، ولهذا فمن الاجدر توفيرها من أجل تطور القطاع الفلاحي لابد من ايجاد رؤوس أموال وتخصيصها له بحسب الاحتياجات، وكذلك لابد من توفر الممكنة الزراعية (الجانب التقني) التي تعتبر من العوامل الضرورية المؤدية إلى توسيع الإنتاج، فالجزائر منذ الاستقلال وهي في حاجة ماسة إلى ممكنة القطاع الزراعي، ولم يتحقق ذلك إلا ابتداء من المخطط الرباعي الأول، الذي عرفت فيه الاعتمادات المالية المخصصة للعتاد الفلاحي نموا متواصلا مما سمح بتطوير حظيرة العتاد الفلاحي، حيث شهد تطورا ملحوظا ومستمرا في عدد العتاد الزراعي، إلا أنه يقابل هذا التطور الحالة الوظيفية للعتاد ومعدل العمر لها وكذا التوزيع القطاعي له، والعلاقة التقنية بين أنواع العتاد.

ومنه وبسبب اختلافات الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي فإن تطور العتاد الفلاحي يبقى مرهون بذلك نظرا لارتفاع أسعارها.[6]

الفرع الثاني: دعم القطاع الفلاحي من خلال المعدات والاسمدة

لقد شهدت القوى العاملة في القطاع الفلاحي تقدما هائلا في الجزائر خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ولكن هذا التقدم بقي مؤقتا ومتقلبا بالنظر لارتباط القطاع بالظروف المناخية وبسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لعدم جاذبية القطاع وتدني ظروف العمال مقارنة بباقي القطاعات.

فالقطاع الفلاحي الجزائري يعاني ضعفا كبيرا في استعمال المعدات الحديثة والضرورية لتمكينه من التنمية الاقتصادية، وإذا كان هذا المشكل لازم القطاع بشكل يكاد يكون مستمرا إلا

أن أسبابه هي التي اختلفت فقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات، أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المعدات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار مرتفعة في السوق السوداء، فيعجز الفلاح عن اقتناءها، وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الاشتراكي كان عرضة للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70٪ من الكميات المعروضة للبيع.

وبعد الإصلاحات وتحرير الأسعار ورفع الدعم أدى إلى تضاعف الأسعار فأصبح من جراء هذا الوضع عجز الفلاحين عن اقتناء المعدات التي ارتفعت أسعارها.

والواقع ان التناقص في استعمال الأسمدة والمعدات الحديثة بدأ يزداد ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الاقتصادي وما نتج عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة ومعدات فلاحية نتيجة لارتفاع الأسعار، فهذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة إلى تحفيز العمل الفلاحي عن طريق استراتيجية تدعيمية ملائمة لاقتصاد السوق من جهة وذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة ثانية.[7]

المبحث الثاني:

الآليات القانونية للاستثمار في القطاع الفلاحي

إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة أدى بالدولة إلى القيام بمختلف الإصلاحات وفي فترات زمنية متعاقبة بداية من القطاع الفلاحي الخاص بعد الاستقلال ثم القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، وبعدها قطاع الثورة الزراعية، وبعد ذلك المستثمرات الفلاحية، وأخيرا تكوين المستثمرات الفلاحية.

فعرفت الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة عدة نظم قانونية منذ الاستقلال، كما مرت سياسة هذه الأراضي بعدة مراحل تعددت فيها طرق الاستغلال المعتمدة والمتبعة، والتي حاولت من خلالها الدولة التحكم في قواعد الاستغلال فكان أول نظام للاستغلال "نظام التسيير الذاتي"، ثم نظام الثورة الزراعية، وصولا الى قانون 19/87 المؤرخ في 1987/12/08، الذي ألغى بمقتضى المادة 47 منه، النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي، وكذا المواد 858 الى 866 من القانون المدني التي كانت تنظم كيفية استغلال الأراضي التي تمنحها الدولة للمستفيدين طبقا لقانون الثورة الزراعية والنصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي، مكرسا بذلك وحدة نظام استغلال هذه الأراضي وفقا لأحكام القانون 19/87 عن طريق نظام المستثمرة

الفلاحية. إلاّ أنه تبين للدولة في نهاية 1997 بأن التحولات التي أحدثتها بموجب القانون 19/87 لم تلق التجاوب المنتظر من قبل المستفيدين، مما أدى الى اصدار القانون 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 المحدد لشروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة للدولة والمرسوم التنفيذي رقم 10/326 الذي يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة للدولة.[8]

المطلب الأول: تكوين المستثمرات الفلاحية

تم تكوين المستثمرات الفلاحية بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي والقضاء على المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيق نتائج اقتصادية جد إيجابية تتلاءم والقطاع الفلاحي الجزائري، تمثلت هذه الإصلاحات فيما عرف بالمستثمرات الفلاحية عن طريق توزيع الأراضي الحكومية وعوامل الإنتاج التابعة لها على شكل مستثمرات فلاحية جماعية أو فردية.

بحيث تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة، كما يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعائها وكيفية تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية.[9]

أما عن الهدف من هذا الإصلاح المتمثل في إنشاء المستثمرات الفلاحية فقد حدد قانونية واضحة كالآتي:

- يهدف إلى قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل.
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.
- ضمان الاستغلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
- إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.[10]

كما أن عملية تكوين المستثمرات الفلاحية بدأت عن طريق توزيع الأراضي الفلاحية حسب ما حدد قانونيا وذلك على النحو التالي:

تمنح هذه الحقوق بالدرجة الأولى للعمال الدائمين وغيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ إصدار هذا القانون.

كما يمكن منح هذه الحقوق لجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين وتقنيين، فلاحين موسميين، وكذا الفلاحين الشباب على الأراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة، وفي كل حالة من هذه الحالات تمنح الأولوية للمجاهدين وذوي الحقوق[11].

المطلب الثاني: معوقات سير المستثمرات الفلاحية التي يجب مجابهتها

مهما كانت إصلاحات 1990 والتي كان يجب من خلالها مراعاة كل النقائص والمشاكل التي عرفتها المراحل السابقة مع أنه لكل مرحلة مشاكلها الخاصة بها، فمن أهم المشاكل التي ظهرت بعد اصلاح 1990 ما يلي:

1- كثير من المستفيدين في المستثمرات الفلاحية الخاصة منها الفردية أو الجماعية ذات ثلاثة أفراد لا ينتمون إلى القطاع الفلاحي بل هم من أصحاب النفوذ الذين استغلوا المرحلة إما أنهم مسؤولون في جهات معينة أو من أصحاب المعارف القوية، حيث استفادوا من أخصب الأراضي وأجودها والمصنفة في القائمة الأولى أو الثانية من حيث الجودة والخصوبة.

إن الإصلاحات الزراعية في القطاع الفلاحي الحكومي والتي تمت بموجب القانون 19/87 جرت في فوضى كاملة إذ تغلبت عليها القوى السياسية والاجتماعية في غياب القانون الذي يحكم توزيع وتكوين المستثمرات الفلاحية، مما دفع بعمال وزارة الفلاحة والمؤسسات الفلاحية الأخرى، وحتى من لا علاقة له بالإنتاج الفلاحي لم يكتفوا ب 10٪ من الأراضي الزائدة بل استفادوا من أحسن وأخصب الأراضي.

2- عملية ادماج الإطارات والتقنيين في المستثمرات الفلاحية مع الفلاحين الأصليين أدى إلى عدم التفاهم لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج الفلاحي بصفة عامة نتيجة للتحكم في العملية الإنتاجية ميدانيا من طرف الفلاحين والمعرفة النظرية للإطارات والتقنيين مما أدى إلى التضارب في المفاهيم وحدوث كثير من المنازعات والخلافات والتي ما تعود نتائجها السلبية على الإنتاج.

3- إن مطالب المؤممين في 1971 باسترجاع أراضيهم وقيامهم بعدة مسيرات أدى بالدولة إلى مراجعة عملية التأميم وإعادة كل الأراضي المؤممة من الخواص بسبب تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها هذا الأمر أدى إلى تأخير عملية اعداد العقود بالنسبة لمجموعة من المستفيدين من المستثمرات الفلاحية، وكذلك كثرة التغيرات داخل المستثمرة كان أيضا سببا من

الأسباب التي أدت إلى تأخير عملية إعداد العقود، فعدم حصول المستفيدين على العقود الإدارية كان له عدة نتائج سلبية على عملية الإنتاج في المستثمرة الفلاحية ومن أهمها:

- تخوف المستفيدين من عدم الحصول على مثل هذه العقود أدى إلى حدوث فوضى داخل المجموعة الواحدة والإهمال في العمل وعدم الالتزام لعدم وجود العقد الذي يثبت على الأقل حق هذا المستفيد من العملية الإنتاجية والاستغلال الكامل للعقار ولوسائل الإنتاج المنقولة الأخرى.

- نزاعات بين نختلف المستثمرات على الحدود بسبب عدم وجود العقود التي تحدد مساحات الاستثمارات.

- عدم تمويل المستثمرات من طرف البنوك بسبب انعدام العقد الذي يعتبر كضمان للقروض البنكية.

4- معاناة معظم المستثمرات الفلاحية بسبب حصول أصحابها على الأراضي فقط من دون الحصول على الأسمدة والعتاد الفلاحي والبعض الآخر حصل على العتاد القديم والغير صالح للاستعمال، وهذا ما أدى بالقطاع الخاص إلى استغلال الوضعية السيئة للمستثمرات عن طريق تقديمه المساعدات المالية شريطة بيع المنتوج فقط للوسطاء القائمين بعملية التمويل والتموين.

5- إعطاء الحرية التامة للمستثمرات الفلاحية لتسويق منتجاتها أدى بالمستثمرين إلى بيع منتجاتهم إلى القطاع الخاص المتخصص في تسويق المنتجات الفلاحية، نظرا لانعدام مؤسسات التسويق الحكومية، وهذا ما أدى بالوسطاء إلى استغلال المستثمرين وكذلك انعدام الإمكانيات المادية الضرورية لعملية التسويق (شاحنات، مخازن مكيفة وغير مكيفة.....)

بالإضافة إلى هذا كله تهرب بعض المستفيدين من إعادة أموال البنوك، وكذلك التهرب الضريبي أدى بهم إلى قبول عملية بيع المنتوج في مكانه والقبض نقدا دون إعطاء فاتورة تثبت عملية البيع، بل تتم العملية إما عن طريق الثقة أو كتابة عقد عرفي خاص بالعملية.[12]

الخاتمة:

إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي ينتج عنه حتما المساهمة في التشغيل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والناتج المحلي، بالإضافة إلى ترقية التجارة الخارجية ونختم بأهم النتائج والتوصيات.

أولا: النتائج

في نستنتج بأن موارد الجزائر جد متنوعة فهي بهذا لا تحتاج إلا لمن يتبع سياسية جيدة لخدمتها والسعي لتطويرها وحمايتها مهما كانت التحديات التي تواجهها وخاصة القطاع الفلاحي نظرا للنتائج التالية:

- القطاع الفلاحي الجزائري يملك إمكانيات ترابية لا بأس بها تمكنه من مختلف المحاصيل الزراعية وفي مختلف المواسم.

- القطاع الفلاحي الجزائري يملك إمكانيات معتبرة من الإطارات المتخصصة والمكونة في هذا المجال قادرة على تحقيق الأفضل والأكثر إلا أنه يعاني ضعفا في مجال الإرشاد الفلاحي.

- سياسة المستثمرات الفلاحية سياسة ناجعة للنهوض بالاقتصاد الوطني إذا عولجت المشاكل التي تواجهها.

ثانيا: التوصيات

- تكوين الفلاحين والاطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي باستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي.

- وضع سياسة ملائمة خاصة بالإرشاد الفلاحي.

- تنظيم أبواب مفتوحة للفلاحين بشكل دوري في مختلف المؤسسات الفلاحية.

- تنظيم ايام دراسية وملتقيات خاصة بالقطاع الفلاحي ونشر محتواها ووضعها في متناول الفلاحين.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال القطاع الفلاحي.

- تكثيف الأبحاث في كيفية تحسين كمية ونوعية الانتاج.

- الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات الفلاحية كأساس لنجاح القطاع الفلاحي، فكلما كان الفلاح مالكا للأرض الفلاحية كان اهتمامه وارتباطه بها متزايد وبالتالي تزايد الإنتاج والمدخول.

- تسوية وضعية العقود الخاصة بالمستثمرات الفلاحية، لأن عدم وجودها يعتبر معوق للكثير من الأمور المتعلقة برفع مستوى الإنتاج من أهمها انعدام تمويل المستثمرات من طرف البنوك نظرا لغياب العقد كضمان.

- خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض انتاجهم.

- الاهتمام والنظر في تخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين والقضاء الاحتكار والعمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.

- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على سقي نسبة كبيرة منها وذلك عن طريق بناء السدود وتوفير احتياطي مائي أكبر.

الهوامش:

[1] - غردي مُحَمَّد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 80.

[2] - باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، عدد 02، 2003، ص 109.

[3] - عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص ص 38، 39، 40.

[4] - باشي أحمد، المرجع السابق، ص 111.

[5] - مجيد شعباني، الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والانتاجي في تحقيق الأمن الغذائي "دراسة حالة عين الدفلى"، مجلة Global Journal of Economic and Business (GJEB)، المجلد 02، العدد 03، جوان 2017، ص 98، متوفرة على الرابط: https://www.researchgate.net، تاريخ الاطلاع: 2021/03/25.

[6] - عياش خديجة، المرجع السابق، ص ص 35، 37.

[7] - باشي أحمد، المرجع السابق، ص 112.

[8] - حفيظة عطوي، المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية في ضوء (القانون 10/03 المحدد لشروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة للدولة)، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة تيارت، المجلد 6، العدد 02، 2019، ص 127.

[9] - المادة 06 من القانون 19/87 المؤرخ في 1987/12/08 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، (ج ر الصادرة بتاريخ 1987/12/09 العدد 50).

[10] - المادة الأولى من القانون 19/87، السابق الذكر.

[11] - المادة 10 من القانون 19/87، السابق الذكر.

[12] - بويبي محمد، تمويل القطاع الفلاحي، أطروحة دكتوره، جامعة الجزائر3، ص من (72-76).